مظاهر النقد الفقهي عند المفسرين المالكيين الجزائريين

–تفسير الإمام الثعالبي الجواهر الحسان أنموذجا–

Manifestations of jurisprudential criticism of the Algerian Maliki commentators
Interpretation of Imam Tha'alabi Al-Jawaher Al-Hassan

ليلى حمي(*)
جامعة الوادي Hammi-leila@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 19 /2022/12 تاريخ القبول: 27 /2023/02 تاريخ النشر: 10 /2023/06

الملخص: إن علم التفسير على علاقة كبيرة بعلم الفقه إذ يعد من أولى أوليات المفسر أن يكون عالما بالفقه وأصوله حتى يتسنى له تفسير الآيات التي تتعلق بالأحكام تفسير سديدا متوسلا بمختلف الأدوات المكتسبة من خلال دراية بعلم الفقه وأصول، جاءت دراستنا هذه لتكشف عن زاوية مهمة قد يغفل عنها كثير من الباحثين، وهي مسألة النقد الفقهي وأدواته من خلال المدونات التفسيرية

الكلمات الدالة: علم التفسير ، الفقه ، الإمام الثعالبي ، المالكية ، الجزائر

Abstrac: The science of interpretation has a great relationship with the science of jurisprudence, as it is considered one of the first priorities of the interpreter to be knowledgeable of jurisprudence and its origins so that he can interpret the verses that relate to rulings, an accurate interpretation using various tools acquired through knowledge of the science of jurisprudence and fundamentals. This study came to reveal an important angle that he may overlook Many researchers, the issue of jurisprudence criticism and its tools through explanatory blogs

Keywords: Science of interpretation, jurisprudence, Imam Tha'alabi, Maliki, Algeria

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

ونحن إذ نعرض لهذا العلم نحاول أن نوجه الباحثين ونلفت نظرهم إلى ضرورة الكشف عن الجهود الفقهية للمفسرين المغاربة عموما والجزائريين على وجه الخصوص لما تميز به تفسيرهم لكتاب الله بالدقة في العرض والسهولة في الطرح والابتعاد عن كثرة الآراء وحشد الأقوال وبيان الأصوب منها من خلال توظيف جملة من الأدوات المتنوعة التي نجدها ترتبط بكثير من العلوم المنصوص عنها في كتب علوم القرآن، ومن هذا الأدوات ما تعلق بعلم الفقه وأصوله التي تتجلى لنا عند المفسرين في مختلف تعقباتهم وترجيحاتهم واستدلالاتهم عند تفسيرهم للآيات القرآنية.

الاشكالية:

على الرغم من أنّ الإمام الثعالبي لم يكن من المسهبين في بيان الأحكام في تفسيره والاستطراد في عرضها إلا أنّه كان كثير الوقوف عند الخلافات الفقهية بين العلماء عموما وأصحابه من المذهب المالكي على وجه الخصوص، ومع هذه العناية الواضحة في تفسيره بعرض تلك الأحكام يمكن أن نطرح الإشكالية الآتية:

بم تميّز منهج الإمام الثعالبي في عرض الأقوال الفقهية وما هي أبرز المظاهر التي يتجلى لنا من خلال منهجه النقدي الفقهي في تفسيره الجواهر الحسان ؟

المنهج المتبع:

للإجابة عن الإشكالية السابقة عولنا على المنهج الوصفي والاستقرائي من خلال استقراء جملة من الآيات القرآنية التي تعرضت للأحكام الفقهية، فقمنا ببيان تفسير الإمام الثعالبي لها، مع استنباط وجوه ومظاهر النقد الفقهي الذي تميز به عرضه لها.

1. مفهوم النقد الفقهي ومشروعيته وأهميته وضوابطه:

سنتحدث عن مفهوم النقد الفقهي من خلال التعريف لمصطلح النقد فمصطلح الفقه ثم باعتبارهما مركبا إضافيا ، ثم سنبرز من خلال جملة من النصوص مشروعية النقد الفقهي ،

وبعدها نتطرق لبيان أهمية هذا العلم ودوره في ضبط الفتوى وتحقيق الأحكام الفقهية وتحريرها، ثم نختم هذه الفقرة ببيان الضوابط التي يجب على الفقيه أن يراعيها.

1.1.تعريف النقد الفقهي

1.1.1. تعريف النقد

–لغة:

النقد عند اللغويين كما قال ابن فارس: " النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشره... والنقد في الضرس: تكسره، وذلك يكون بتكشف ليطعه عنه. ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهم نقد: وازن جيد،كأنه قد كشف عن حاله فعلم ..."[1]

وعموما تدور مادة " نقد" حول الكشف والتمييز والتمحيص، ومن هذه المعاني اللغوية أخذ التعريف الاصطلاحي له.

–اصطلاحا:

عرفه الشيخ إسماعيل إبراهيم حريري بأنه:" النظر في الأقوال والأفعال وتمييز صحيحها وحسنها من سقيمها ومعيبها، وإخراج الزّيف منها والإبقاء على الصحيح الحسن مع تثبيته والتركيز عليه، ولا يكفي الاقتصار على إخراج المعيب وإبراز السوء والنقص في هذا القول أو هذا الفعل فهذا ما يسمّى بالنظرية النقدية العوراء".[2]

2.1.1. تعريف الفقه

–لغة:

الفِقْهُ: الفهمُ. تقول منه: فَقِهَ الرجلُ، بالكسر. وفلانٌ لا يَفْقَهُ ولا يَنْقَهُ. وأَفْقَهْتُكَ الشيء. ثم خُصَّ به عِلْمُ الشريعة، والعالِمُ به فَقيهٌ، وقد فَقُهَ بالضم فَقاهَةً، وفَقَّهَهُ الله. وتَفَقَّهَ، إذا تعاطى ذلك. وفاقَهْتُهُ، إذا باحثتَه في العلم[3].

-اصطلاحا :

معرفة الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال.[4]

3.1.1. تعريف النقد الفقهي لفظا مركبا:

يعرف النقد الفقهي بأنه " العملية البحثية التي تروم تحرير مسائل المذهب، سواء من حيث الروايات والأقوال، أو من حيث توجيهها والتخريج عليها، بتمييز أصحها وأقواها من ضعيفها ومرجوحها؛ وذلك باعتماد طرق معلومة ومصطلحات مخصوصة"[5].

2.1. مشروعية النقد.

على الرغم من عدم تداول هذا المصطلح عند العلماء القدامى باعتباره مصطلح حديث الظهور، إلا أنه من الناحية العملية والتطبيقية فكتب القدامى تعج بمظاهر النقد؛ والأكثر من ذلك فإننا نقف في النصوص التشريعية على حالات من النقد في الكتاب والسنة بلغت حدّاً من الكثرة تجعل النقد أمراً مشروعاً في الجملة[6].

1.2.1. مشروعية النقد من الكتاب:

يظهر النقد في القرآن الكريم؛ من خلال انتقاده تعالى عقيدة أهل الكتاب في جملة من الآيات كما في سورة آل عمران قال تعالى: ﴿**قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا أشهدوا بأنا مسلمون، يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة**

والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون، ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون، ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين، إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين، ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلّونكم وما يضلون إلا أنفسهم وما يشعرون، يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون، يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون﴾.[7]

2.2.1. مشروعية النقد من السنة :

يظهر النقد في السنة النبوية المطهرة؛ من خلال احتجاج النبيﷺعلى اليهود والنصارى اعتقادهم بأن عزيرا وعيسى ابنا الله وفي احتجاجه على الدّهرية وانتقاده لعقيدتهم قال لهم: «وأنتم ما الذي دعاكم إلى القول بأنّ الأشياء لا بدو لها وهي دائمة لم تزل ولا تزال؟ فقالوا: لأنّا لا نحكم إلاّ بما نشاهد، ولم نجد للأشياء حدثاً فحكمنا بأنّها لم تزل، ولم نجد لها انقضاءً وفناءً فحكمنا بأنها لا تزال.

فقال رسول الله :أفوجدتم لها قِدماً أم وجدتم لها بقاءً أبد الآبد، فإن قلتم إنكم وجدتم ذلك أنهضتم لأنفسكم أنكم لم تزالوا على هيئتكم وعقولكم بلا نهاية ولا تزالون كذلك، ولئن قلتم هذا دفعتم العيان وكذبكم العالمون والذين يشاهدونكم».[8]

3.1: ضوابط النقد.[9]

1-اتباع الضوابط العلمية في كل علم؛ فالناقد لكتاب أو مقال في علم أصول الدين مثلا لابد أن يكون الناقد عارفا بهذا العلم وخبيرا فيه، وإلا كان يمشي على غير هدى وهو الحال ذاته في أي علم آخر كالفقه وأصوله والتفسير وباقي العلوم الأخرى في جميع الميادين.

2-الإنصاف وإعطاء صاحب الحق حقه، فكلما كان الناقد دقيقا في نقده وموضوعيا؛ بحيث يكون بعيدا عن التعصب والإفراط والتجاوز.

3-التريث وعدم التسرع في الحكم، بل على الناقد التأمل والتدقيق وإعادة النظر؛ لأن اللغة العربية ألفاظها شاسعة وعباراتها متعددة المعاني، فقد يقصد الكاتب معنى معينا في مناسبة معينة في حين ينصرف ذهن الناقد إلى معنى آخر ينطبق على مناسبات أخرى.

4-عدم التجريح والإساءة في النقد خاصة إذا كان صاحب الرأي المنقود من أهل العلم، فإن ذلك بأي حال لا يليق بدرجة العلماء، سواء أكان الناقد أو المنقود.

4.1: أهمية النقد.

يعتبر الفقه من أبرز العلوم التي تحتاج إلى منهج نقدي سليم؛ بحيث يؤدي إلى دقة الاستنباط والوصول إلى الحكم الشرعي دون الخروج عن المعايير المضبوطة والمحددة ومن أبرز ما يحوزه النقد الفقهية من الأهمية نذكر ما يلي[10]:

- يساعد على فهم الأحكام الفقهية المستنبطة من أدلتها التفصيلية؛ بحيث يكشف لنا المنهج النقدي عن كيفية استنباط الأئمة للمسائل الفقهية من مصادرها، ومدى فهم الفقيه للمعنى المراد من النص وإسقاط الحكم الشرعي المناسب على المسألة.

-التعرف على أسباب الاختلاف بين الأئمة الفقهاء، وسبب نشوء هذه الاختلاف، هل هو في فهم معنى النص أو في القواعد التي ينتهجها كل فقيه للاستنباط.

-:يساهم النقد الفقهي في تكوين الملكة الفقهية ؛ حيث يمنح الدارس قدرة على الموازنة و الترجيح، ويكسبه الدربة على المناقشة و الجدل، فيهيئ له بذلك طاقة الإبداع و العطاء العلمي الأصيل تكوين ملكة الاستنباط و الاجتهاد.

-يحرر العقل الفقهي التقليد والتعصب للمذهب، والذي يؤدي حتما إلى شل حركة الاستنتاج الفقهي مما يؤثر سلبا على الفقه الشرعي.

-النقد الفقهي يحارب التعصب المذهبي و يشيع روح التسامح و يقضي على النزعات الذاتية إذ من خلاله يمكن تضييق دائرة الخلاف و التعصب للرأي، فنستفيد من جميع الآراء الفقهية دون تعصب.

2-:التعريف بالإمام عبد الرحمان الثعالبي وتفسيره.

1.2: التعريف بالإمام عبد الرحمان الثعالبي.

1.1.2: نسبه.

هو فخر أئمة علماء الجزائر وصلحائها الأتقياء الورعين الأبرار؛ الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مخلوف الثعالبي، الجعفري نسبة إلى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عم رسول الله ﷺ[11].

وهو الإمام الجزائري، المغربي، المالكي، الإمام الحُجَّة، العالِم العامل، الزاهد الورع، ولِيُّ الله الصالح العارف بالله. كان من أولياء الله المعرضين عن الدنيا وأهلها، ومن خيار عباد الله الصالحين[12].

2.1.2: مولده

ولد الثعالبي سنة 786 هـ/1385م)[13] بناحية وادي يسر وهي على نحو ست وثمانين كيلوا مترا بالجنوب الشرقي من عاصمة الجزائر، وهو موطن آباءه وأجداده الثعالبة أبناء ثعلب بن علي من عرب المعقل.

3.1.2: نشأته ورحلاته العلمية.

نشأ الإمام الثعالبي نشأة علم وصلاح وتقوى، أخذ علمه أولا عمن وجده من علماء ناحيتهم، ثم ارتحل إلى بجاية فنزل بها سنة802هـ(1399م) ولازم حضور مجالس علمائها، فأخذ عنهم العلم، ثم انتقل إلى تونس سنة809هـ(1460م) فلقي بها مجموعة من أكابر العلماء، ثم انتقل إلى مصر سنة817هـ(1414م)، ثم ارتحل بعدها إلى بورصة من بلاد الترك، وهنالك أقيمت له زاوية وهي موقوفة ومحبسة عليه، ثم حج الإمام الثعالبي وهناك أخذ عن علماء الحجاز، وعاد بعدها –رحمه الله– إلى مصر ثم تونس سنة819هـ(1416م)[14].

4.1.2: شيوخ الإمام الثعالبي وتلاميذه.

–.شيوخه: ومن أبرز شيوخ الإمام نذكر ما يلي[15]:

– مُحَمَّد بن خلفه بن عمر التونسي الوشتاني.

– وليّ الدين العراقي؛ وهو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، الإمام الحافظ الفقيه، المصنف، قاضي القضاة وليّ الدين أبو زرعة ابن الإمام العلامة الحافظ زين الدين أبي الفضل، العراقي الأصل، المصري.

–مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني.

–أبو القاسم بن أحمد بن مُحَمَّد المعتل البلوي، القيرواني، ثم التونسي، الشهير بالبرزلي، الإمام المشهور

– تلاميذه[16]:

أخذ عن الإمام الثعالبي جماعة من أهل العلم منهم:

مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن الخطيب، الشهير مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني، مُحَمَّد بن يوسف بن عمر شعيب السنوسي، وأخوه الإمام أبوا الحسن الشالوتي.

وسيدي أحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري وابنه مرزوق الكفيف.

5.1.2: المكانة العلمية للثعالبي وأهم مصنفاته ووفاته.

– مكانته العلمية.

يعد الإمام عبد الرحمان الثعالبي علم من الأعلام؛ فهو الفقيه المفسر المحدث الرواية العمدة الفهامة الهمام الصالح الفاضل العارف بالله الواصل، أثنى عليه جماعة بالعلم والصلاح والدين المتين أخذ عن أئمة أهل المشرق والمغرب وعرف بهم وبنفسه وله من التأليف في فهرسة كالآبي والولي العراقي وأجازوه[17]

ومن بين الإجازات التي حصل عليها الثعالبي[18]:

–إجازته من العلامة ابن مرزوق الحفيد التلمساني الذي كان ملازما له حين عودته إلى تونس؛ بحيث أثنى على العلامة الثعالبي بإجازات ثلاث وقد جاء إحداها:" سيدي وبركتي الشيخ الفقيه المصنف الحاج العالم المشارك الخير الدين الأكمل أبي زيد عبد الرحمان بن مُحَمَّد بن مخلوف الثعالبي.." وكانت الإجازة بتاريخ: 820هـ(1418م).

–وجاء في إجازة الشيخ ابن زرعة العراقي له قوله:" الشيخ الصالح الأفضل الكامل المحرر المحصل الرحال أبو زيد عبد الرحمان بن مُحَمَّد بن مخلوف الثعالبي".

كما ذكر الإمام عن نفسه بأنه لم يكن في تونس يومئذ من يفوته في علم الحديث، وأنه إذا تكلم أنصتوا وقبلوا كل ما يرويه تواضعا وإنصافا واعترافا بما جاء به الثعالبي من الحق

وبعدها عاد الثعالبي إلى وطنه فذا عظيما في علمه وصلاحه، وقدوة حسنة للمسلمين في اجتهاده وكده معتكفا على نشر العلم وهداية الخلق والانقطاع للعبادة والتأليف وقد كان – رحمه الله– رأسا في العبادة وغرة لامعة في الزهد والعلم فولي القضاء عن غير رضى منه ثم خلع نفسه، وكان الزعيم في قومه وملاذهم الذي يلوذون به ومعقلهم الذي يلجئون إليه في المدلهمات[19].

واعتكف الشيخ على التأليف وأغلب همه في ذلك خدمة علوم الشريعة المطهرة وله في ذلك الباع الطويل حيث ترك ما يزيد عن التسعين مؤلفا بين متون وشروح وحواشي وتعاليق وكتب مستقلة في الوعظ والرقائق والتفسير والفقه والحديث والتاريخ[20].

– مصنفاته

لقد تعددت مصنّفات الثعالبي ونذكر منها ما يلي[21]:

أ– في التفسير:

– الجواهر الحسان في تفسير القرآن، وهو هذا الكتاب.

ب– في الفقه:

– روضة الأنوار، جمعه من نحو من ستين من أمهات الدواوين المعتمدة.

– جامع الأمهات في أحكام العبادات.

ج– في الحديث:

– أربعون حديثا مختارة.

– المختار من الجوامع.

د- الرقائق وعلوم الآخرة:

- الأنوار المضيئة في الجمع بين الشريعة والحقيقة.
- العلوم الفاخرة في أحوال الآخرة.
- كتاب النّصائح.
- جامع الفوائد.
- الدر الفائق في الأذكار.

وبهذا ترك الثعالبي كتبًا كثيرة نافعة، أبرزها الجواهر الحسان في تفسير القرآن وقد انتقاه . كما يقول . من كتب التفسير السابقة وأضاف إليه ما تيسّر له، فجاء كتابه مملوء بنفائس الحكم وجواهر السُّنن الصحيحة.

-وفاته.

توفي الثعالبي ضحوة يوم الجمعة 23رمضان لسنة875 منصف شهر مارس1471م، ودفن قدس الله روحه بجبانة" الطلبة" حيث ضريحه الشهير به في العاصمة[22].

2.2: منهج الثعالبي في تفسير الجواهر الحسان.

1.2.2: التعريف بالتفسير(الجواهر الحسان).

قبل أن أتكلم عن منهج الإمام الثعالبي في النقد؛ رأيت أن أعرِّف بمؤلفه الجواهر الحسان ثم أتطرق إلى منهج الإمام في تفسيره.

- **التعريف بتفسير الجواهر الحسان.**

لقد ذكر الإمام الثعالبي بأن كتاب الجواهر الحسان من أهم مصنفاته حيث قال:" ومن أهمها نفعا وأعظمها بركة كتابنا المسمى" الجواهر الحسان في تفسير القرآن" ولقد رأيت له بحمد الله عجائب وبركات وبشارات متواليات..."[23].

وقد قيمه أحد مترجمي الإمام الثعالبي، ذكر فيه كتبه وحجمها، ومادتها كتفسيره "الجواهر الحسان" فهو في غاية الحسن، حيث اختصر فيه "ابن عطية" مع فوائد وزوائد كثيرة[24].

- **مقدمة الكتاب:** وبدأ الثعالبي بمقدمة لتفسيره جاء فيها[25]

"وما انفردت بنقله عن الطبري فمن اختصار الشيخ أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد اللخمي النحوي لتفسير الطبري نقلت لأنه اعتنى بتهذيبه ...، وكل ما في آخره انتهى ، فليس هو من كلام ابن عطية ، بل ذلك مما انفردت بنقله عن غيره

ومن أشكل عليه لفظ في هذا المختصر فليراجع الأمهات المنقول منها ، فليصلحه منها ولا يصلحه برأيه وبديهة عقله فيقع في الزلل من حيث لا يشعر ، وجعلت علامة "التاء" لنفسي بدلا من "قلت" ومن شاء كتبها "قلت" ، وأما "العين" فلابن عطية وما نقلته من الإعراب عن غير ابن عطية فمن الصفاقسي مختصر أبي حيان غالبا وجعلت "الصاد" علامة عليه ، وربما نقلت عن غيره معزوا لمن عنه نقلت وكل ما نقلته عن أبي حيان فإنما نقلي له بواسطة الصفاقسي غالبا .

قال الصفاقسي: وجعلت علامة ما زدته على أبي حيان وما يتفق لي إن أمكن فعلامته: قلت، وبالجملة فحيث أطلق فالكلام لأبي حيان.

قال:وما نقلته من الأحاديث الصحاح والحسان عن غير البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي في باب الأذكار والدعوات فأكثره من النووي وسلاح المؤمن، وفي الترغيب والترهيب وأحوال الآخرة فمعظمه من التذكرة للقرطبي والعاقبة لعبد الحق وربما زدت زيادات كثيرة من

مصابيح البغوي وغيره كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى كل ذلك معزو لمحاله وبالجملة فكتابي هذا محشو بنفائس الحكم وجواهر السنن الصحيحة والحسان المأثورة عن سيدنا مُحَمَّد".

وبعد المقدمة جعل بابا في فضل القرآن، ثم بابا في فضل تفسير القرآن وإعرابه، ثم فصلا في التفسير ومراتب المفسرين، ثم فصلا في المعرب من القرآن، ثم بابا في أسماء القرآن ومعنى السورة والآية، ثم شرع في تفسير البسملة، ثم قال: تفسير الفاتحة بحول الله وقوته[26].

- **طبعات الكتاب:**

طبع هذا الكتاب أكثر من مرة فهو مطبوع في الجزائر سنة1327 طبعة قديمة في المطبعة الثعالبية دون عناية أو تحقيق، وله معجم مختصر في شرح غريب بعض ألفاظ القرآن طبع بآخر التفسير

وله طبعة أخرى قديمة بعناية مُحَمَّد بن المصطفى ابن الخوجة بالجزائر سنة 1905م، وله طبعتان حديثتان الأولى بتحقيق عمار الطالبي – المؤسسة الوطنية للكتاب والثانية بتحقيق مُحَمَّد الفاضلي – المكتبة العصرية – بيروت سنة 1417هـ[27].

2.2–منهج الثعالبي في التفسير:

لقد كان للإمام الثعالبي منهجه في التفسير، بحيث فسر كتاب الله بعضه ببعض، وفسره بما فسره من أنزل عليه، وهو مُحَمَّد ﷺ، وبما فسره الصحابة والتابعون، كما استخدم اللغة، وشرح الغريب، وتعرض لتصريف بعض الكلمات، وأكثر من المسائل الإعرابية، ثم هو بعد ذلك يذكر مسائل في أصول الدين، وأصول الفقه، وفروعه، وأسباب النزول، وإيراده بعض الإسرائيليات، واحتجاجه بالقراءات المتواترة، وذكره الشاذ منها، على ما سيتضح مما يلي:[28]

العناصر التي بنى عليها الثعالبي مادّة تفسيره:

1- جمعه بين التفسير بالمأثور من كتاب وسنّة، والتفسير بالرأي.

2- تعرضه لمسائل في أصول الدين.

3- مسائل أصول الفقه في تفسيره.

4- تعرضه لآيات الأحكام، وذكره للاختلافات الفقهية.

5- احتجاجه باللغة، والمسائل النحوية، والتصريفية، وغيرها.

6- ذكره لأسباب النزول، ومكّيّ القرآن ومدنيّه.

7- ذكره للقراءات الواردة في الآية.

8- احتجاجه بالشعر واستشهاده به.

9- موقفه من الإسرائيليات.

3: مظاهر النقد الفقهي عند الإمام الثعالبي

تمهيد:

ظهرت أولى بوادر النقد الفقهي في المذهب المالكي كما ذكر عبد الحميد عشاق مع الإمام مالك -رحمه الله- إذ كان ينتهج سبيل النقد في أحاديث موطئه حتى أصبحت تقل عن ستمائة حديث في النسخ المتأخرة بعد أن كان يظم عشرة آلاف حديث في النسخ الأولى، ولقد قيل عنه لكثرة نقده: "كان علم الناس في زيادة وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله من كثرة التحري".[29]

وعلى هذا المنهج المالكي سار علماء المذهب حتى المفسرين منهم ، فقد كانوا يتحرون الدقة في نقل الأقوال وعرضها في تفاسيرهم دون تطويل وكثرة تفريع ، ومنهم الإمام الثعالبي ،

الذي سنقف فيما يلي على بعض معالم منهجه النقدي الفقهي على الرغم من تميز بالتخفف في عرض الأحكام الفقهية والخلافات المتعلقة بها، وذلك لأنه كما يقول محقق تفسيره: " لم يتوسع في الاحتجاج للمسائل الفقهية، كما صنع القرطبي- مثلا- ومن قبله ابن العربي، ولعل السبب في ذلك هو أنه لم يخصص تفسيره لنقل الأحكام، وإلا لكان كتاب فقه لا تفسير، وهو قد نص في مقدمته على أنه مختصر، فقال: «فإني جمعت لنفسي ولك في هذا المختصر ... إلخ»". [30]

1.3: تحرير المسألة الفقهية قبل الترجيح بين الأقوال:

كان الإمام الثعالبي ينقل أقوال الفقهاء المالكية في بعض المسائل الفقهية، وقبل أن يرجح يحرر المسألة حتى يستبين القول الراجح منها، ومن ذلك ما جاء في مسألة حكم دخول المرفق في الغسل أم لا؟

يقول الثعالبي: " واختلف العلماءُ، هل تدخُلُ المرافِقُ في الغُسْلِ أم لاَ، وتحريرُ العبارةِ في هذا المعنى: أنْ يقَالُ: إذا كان مَا بَعْد إلى لَيْسَ مما قَبْلَهَا، فالحَدُّ أولُ المذكورِ بعدها، وإذا كان ما بَعْدَها مِنْ جملة ما قَبْلَهَا، فالاحتياطُ يُعْطِي أنَّ الحدَّ آخر المذكور بَعْدَها ". [31]

فبعد أن حرّر الإمام المسألة استبان له القول الراجح، في قوله: " ولذلك يترجَّح دخولُ المرفَقَيْنِ في الغُسْل، والروايتان عن مالكٍ، قال ابنُ العَرَبِيّ في «أحكامه» ، وقد رَوَى الدار قطنيُّ وغيره عن جابرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أنَّ النبيَّ ﷺ، ((**لَمَّا تَوَضَّأَ أَدَارَ المَاءَ على مِرْفَقَيْهِ**))[32] ". [33]

نلاحظ من خلال كلام الإمام أنه لم يكتف فقط ببيان القول الراجح في مسألة دخول المرفق في الغسل من عدمه، بل شفع ترجيحه بالاستدلال عليه بحديث النبي ﷺ. وما صنيع الإمام هذا إلا جزء من عملية النقد الفقهي الذي يقوم أولا على تحرير المسألة وتفكيكها ثم بيان أرجح الأقوال فيها وشفع ذلك بالدليل .

2.3: تعليل المسائل الفقهية الراجحة:

مما يلاحظ على الإمام الثعالبي أنه كان عند تعرضه للأحكام الفقهية كثيرا ما يعلل الحكم الراجح، ولا شك أن تعليل الأحكام هو مظهر من مظاهر عناية الإمام ببيان أسلم الأقوال الفقهية وأيّها أصحّ من غيرها، ومن ذلك تعليله لرأي الإمام مالك في المرأة المطلقة، في قوله: " وقوله سبحانه: ((**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ** ...)) الآية، أمْرٌ بإسكانِ المطلقاتِ ولاَ خِلاَفَ في ذلك في التي لَمْ تُبَتَّ وأمَّا المُبْتُوتَةُ فَمَالكٌ يَرَى لَها السُّكْنَى لمكانِ حِفْظِ النسب، ولا يَرَى لها نَفَقَةً لأنَّ النفقةَ بإزَاء الاسْتِمْتَاعِ ".[34]

فقد علل رأي الإمام مالك من حيث منع النفقة عنها باعتبارها مقابلة للاستمتاع وهو معدوم هنا بالطلاق، أما السكنى فلها الحق فيها لأنها أدعى لحفظ للنسب.

ومن ذلك أيضا تعليله لمسألة رد اليدين عند المسح، بعد نقله للخلاف فيها في قوله: " واختلفَ في رَدِّ اليدَيْنِ في مَسْحِ الرَّأْسِ، هل هو فرضٌ أوْ سُنَّة، بعد الإجماع على أنَّ المِسْحَةَ الأولى فَرْضٌ، فالجمهورُ على أنَّه سُنَّة.

وقيل: هو فرضٌ، والإجماع على استحسَانِ مَسْحِ الرأس باليَدَيْنِ جميعاً، وعلى الإجزاء بواحدةٍ، واختُلِفَ فِيمَنْ مَسَحَ بأُصْبُعٍ واحدةٍ، والمشهورُ الإجزاءُ ويترجَّح عدم الإجزاءِ لأنه خروجٌ عن سُنَّة المسْح، وكأنه لَعِبٌ إلاَّ أَنْ يكونَ ذلك عن ضَرَرِ مرضٍ ونحوه، فينبغي ألاَّ يُخْتَلَفَ في الإجزاء ".[35]

فقد علل الخروج عن مسح الرأس بكامل اليدين إلى الجزء منها فقط، بتعليل دقيق وهو كون الاجزاء خروج عن السنة المعروفة، وهو في الهيئة بمثابة اللّعب إلا أن يكون المساح في حال مرض يمنعه من استعمال كامل يديه للمسح ونحو ذلك.

ومنه أيضا تعليله لمذهب الإمام مالك في مسألة الفطر السفر وتقصير الصلاة فيه، يقول: " ومذهب مالك استحباب الصوم لمن قدر عليه، وتقصير الصلاة حسن لأن الذمة تبرأ في رخصة الصلاة، وهي مشغولة في أمر الصيام، والصواب: المبادرة بالأعمال ".[36]

3.3: الاستدلال بالنّص على المسائل الفقهية الراجحة:

من مظاهر النقد الفقهي عند الإمام الثعالبي أنه كان كثيرا ما يستدل على الأقوال الفقهية التي يرى رجحانها بدليل من القرآن أو الحديث النبوي الشريف، ومن ذلك:

1.3.3– الاستدلال بالقرآن الكريم على رجحان رأي فقهي على غيره:

ومن ذلك تفسيره لمسألة طعام أهل الكتاب، ما هو الطعام الذي يحل للمؤمنين منهم؟

في قوله تعالى: ((**الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**))[37].

يقول الثعالبي: " وقوله سبحانه: ((**وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ**)) : الطعامُ في هذه الآيةِ: الذَّبَائِحُ كذا قال أهل التفسير. واختلفوا في لَفْظَةِ طَعَامُ. فقال الجمهورُ: هي الذبيحةُ كلُّها، وقالتْ جماعة: إنما أحل لنا طعامهم من الذبيحةِ، أي: الحلال لهم منها لا ما لا يَحِلُّ لهم كَالطَّرِيفِ، وَالشُّحُومِ المَحْضَةِ. واختلف في لَفْظة أُوتُوا الْكِتابَ.

فقالتْ طائفة: إنما أحل لنا ذبائح الصُّرَحَاءِ منهم، لا مَنْ كان دخيلاً في هذَيْن الدِّينَيْنِ، وقال جمهورُ الأمَّة ابنُ عَبَّاس، والحسنُ، ومالكٌ، وغيرهم: إنَّ ذبيحةَ كُلِّ نصرانيٍّ حلالٌ، كان

مِنْ بني تَغْلِبَ أو غيرهم ، وكذلك اليهودُ، وتأوَّلوا قوْلَ اللَّهِ تعالى: ((**وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ**)) [38]". [39]

فقد رجح الإمام الثعالبي قول الإمام مالك من خلال تعويله على الآية القرآنية من سورة المائدة، فوجود دليل من القرآن يشهد لرأي فقهي على آخر ويدعمه ، فيقوم مفسر باستخدامه في بيان المعنى إنما يعد هذا مظهرا من مظاهر النقد الفقهي عند علماء التفسير وملحظا مهما عندهم يجب أن يراعي ويؤخذ به.

2.3.3- الاستدلال بالحديث النبوي الشريف على رجحان رأي فقهي على غيره:

ومن هذا الاستدلال بالحديث في قوله تعالى: ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**))[40]

يقول الثعالبي: " والبَاءُ في قوله تعالى: ((**بِرُؤُسِكُمْ**)) مؤكّدة زائدة عند من يرى عموم الرأس، والمعنى، عنده: وامسحوا رءوسكم، وهي للإلصاق المحض عند مَنْ يرى إجزاء بعض الرأْسِ كأنَّ المعنى: أوجدوا مسحا برءوسكم، فمَنْ مَسَح، ولو شعرةً فقد فَعَلَ ذلك. قال ابنُ العَرَبِيّ في «أحكامه» : وقد ثبت عن النبيّ ﷺ في صِفَةِ مَسْحِ الرأسِ ((**أنه أَقْبَلَ بِيَدِهِ، وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إلى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ**))[41] ، وفي البخاريّ: ((**فَأَدْبَرَ بِهِمَا، وَأَقْبَلَ**)) ، وهما صحيحان متوافقان ".[42]

فنلاحظ أن الإمام رجح عموم المسح على الرأس، وذلك من خلال تحريره للمسألة وبيان دلالة الباء بين الإهمال والإعمال، ويظهر ترجيحه للرأي الأول فيما ذكره من أدلة حديثية نقلها عن ابن العربي في أحكامه، ثم علّق عليها قائلا " **وهما صحيحان متوافقان** ". مما يدل على أنه يذهب في الرأي إلى ما يفيده الحديثان من معنى ، وكلامهما يدلان على عموم المسح كما هو ظاهر.

3.3.3- الترجيح بإجماع الصحابة:

كثيرا ما كان الإمام الثعالبي يعول على اجماع الصحابة وينقل نصوهم وآراءهم في المسائل الفقهية التي يعرض لها في تفسيره، ويرى في اجماعهم وجها من جوه ترجيح رأي على آخر، فهم أدرى بأحوال التنزيل وبمعرفة النصوص وفقهها، وهذا الجانب في تفسيره يعد من مظاهر النقد الفقهي التي يعول عليها، ومن ذلك ما جاء في مسألة الصيد المحرم، في قوله: " واختلف في مقتضى قوله سبحانه: ((**وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا**)) [43]، فتلقاه بعضهم على العموم من جميع جهاته فقالوا: إن المحرم لا يحل له أن يصيد، ولا أن يأمر من يصيد، ولا أن يأكل صيدا صيد من أجله، ولا من غير أجله، وأن لحم الصيد بأي وجه كان حرام على المحرم، وكان عمر بن الخطاب ﷺ لا يرى بأسا للمحرم أن يأكل ما صاده حلال لنفسه،

أو لحلال مثله ، وقال بمثل قول عمر- عثمان بن عفان والزبير بن العوام **وهو الصحيح** لأن النبي ﷺ أكل من الحمار الذي صاده أبو قتادة، وهو حلال، والنبيعليه السلام محرم ". [44]

فقد ذكر الإمام أن الصواب لا بأس للمحرم أن يأكل ما صاده حلال لنفسه، أو لحلال مثله ، ونقل مذهب جمع من الصحابة عمر وعثمان وابن الزبير .

- **الاحتكام للإجماع الفقهي لدى فقهاء المذهب المالكي:**

من مظاهر النقد الفقهي عند الإمام الثعالبي أنه كان يستند إلى اجماع الفقهاء في ترجيح رأي على أخر، وينظر المصلحة العامة في اجماعهم على رأي واحد، ومن ذلك ما جاء في بعض مسائل القصر في السفر في تفسيره [للآية 101] من سورة النساء، في قوله: ((**وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا**))[45].

يقول: " ... **والجمهور على جواز القصر في السفر المباح**. وقال عطاء: لا تقصر إلا في سفر طاعة، وسبيل خير، **والجمهور: أنه لا قصر في سفر معصية**، وال**جمهور أنه لا يقصر المسافر حتى يخرج من بيوت القرية**، وحينئذ هو ضارب في الأرض، **وهو قول مالك وجماعة المذهب**، وإلى ذلك في الرجوع، وقد ثبت أن النبي ﷺ: «صلى الظهر بالمدينة أربعا، والعصر بذي الحليفة ركعتين» ، وليس بينهما ثلث يوم، ويظهر من قوله تعالى: فليس عليكم جناح أن تقصروا أن القصر مباح أو مخير فيه، وقد روى ابن وهب، عن مالك، أن المسافر مخير فيه وقاله الأبهري **وعليه حذاق المذهب**، وقال مالك في «المبسوط» : القصر سنة **وهذا هو الذي عليه جمهور المذهب** وعليه جواب «المدونة» بالإعادة في الوقت لمن أتم في سفره. وقال ابن سحنون وغيره: القصر فرض ".[46]

اجتمعت في هذا النص جملة من أحكام القصر في السفر متتابعة، وقد لاحظت تأكيد الإمام فيها جميعا على إيراد رأي الجمهور الذي تكرر ذكرهم خمس مرات في هذا النص، مما يدل على ذهابه مذهبهم ورد ما دون ذلك من الآراء الفقهية .

ومنه ما جاء في مسألة حد المرض الذي يقع به الفطر ، في تفسيره لقوله تعالى: ((**فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**))[47]. التقدير: فأفطر، فعدة، وهذا يسمونه فحوى الخطاب، واختلف العلماء في حد المرض الذي يقع به الفطر، فقال **جمهور العلماء**: إذا كان به مرض يؤذيه، ويؤلمه أو يخاف تماديه، أو يخاف من الصوم تزيده، صح له الفطر، **وهذا مذهب حذاق أصحاب مالك**، وبه يناظرون، وأما لفظ مالك: فهو المرض الذي يشق على المرء، ويبلغ به".[48]

- **اعتماد القواعد الأصولية عند الإمام الثعالبي في التعقيب على الآراء الفقهية ونقدها وترجيح الأوفق منها.**

سنأخذ مثالا على هذا المظهر الذي نراه يتمثل جليا في كثير من المواضع التي استند فيها الإمام الثعالبي في بيان الأحكام الفقهية في تفسيره إلى جملة من الأدوات والمباحث الأصولية كدلالة العموم والخصوص وفحوى الخطاب ... وقد كان إعماله لها من باب الترجيح لأحد الآراء على غيره، ومن ذلك بيانه لمسألة الزواج من المشركات، في قوله: " وقوله تعالى: ((**لَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ**))[49]. ونكح: أصله في الجماع، ويستعمل في العقد تجوزا. قالت طائفة: المشركات هنا: من يشرك مع الله إلها آخر.

وقال قتادة وابن جبير: الآية عامة في كل كافرة، وخصصتها آية المائدة، ولم يتناول العموم قط الكتابيات ، وقال ابن عباس، والحسن: تناولهن العموم، ثم نسخت آية المائدة بعض العموم في الكتابيات، وهو مذهب مالك- رحمه الله- ذكره ابن حبيب [50].

ومن الأمثلة أيضا رده على الذين قالوا بأنّ [الآية 234] من سورة البقرة عامة في كل مرأة توفى عنها زوجها، فتشمل على المرتابة من وفاة زوجها، وقال بأنها تفيد الخصوص في قوله تعالى: ((**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**))[51].

يقول الثعالبي: " هذه الآية في عدة المتوفى عنها زوجها، وظاهرها العموم، ومعناها الخصوص في الحرائر غير الحوامل، ولم تعن الآية لما يشذ من مرتابة ونحوها... " [52]

- **الاعتماد على اللغة والسياق في بيان الوجه الفقهي الصحيح ونقد غيره :**

ومن الأدوات التي نرى لها حضورا في جانب عرض الأحكام عند الإمام الثعالبي استناده للغة في ضبط معاني الألفاظ والحروف التي يكون لدلالتها أثر في فهم المسائل الفقهية، فقد كان يتحرى الدقة في بيان معانيها ويقدم الوجه الصحيح منها والمناسب للسياق رادا غيره من المعاني

التي لا تتفق وسياق الكلام ودلالات الألفاظ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ((**مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ**))[53]، أي: لا حمل فيه، ولا تكلُّف على أحد الجانبَيْنِ، فهو تأْكيدٌ لمعنى قوله: عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ، ثم أكَّد تعالى النَدْبَ بقوله: ((**حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ**))، أي: في هذه النازلةِ من التمتيعِ هُمْ محسِنُون، ومن قال بأنَّ المتعةَ واجبةٌ، قال: هذا تأكيدٌ للوجوب، أي: على المحسنين بالإيمان والإسلام، وحَقًّا: صفةٌ لقوله تعالى: ((**مَتاعاً**

وظاهر الآيةِ عمومُ هذا الحكْمِ في جميع المطلَّقات كما هو مذهبُ الشافعيّ، وأحمد، وأصحاب الرأْي، والظاهرُ حمل المتْعَة على الوجوبِ لوجوه، منها:

صيغةُ الأمر، ومنها: قولُه: حَقًّا، ومنْها: لفظةُ «على» ، ومنها: من جهة المعنى: ما يترتَّب على إمتاعها من جَبْر القلوبِ، وربَّما أدى ترك ذلك إلى العَدَاوة والبَغْضاء بَيْن المؤمنين، وقد مال بعضُ أئمَّتنا المتأخِّرين إلى الوجوب " .[54]

فقد رجح الإمام الرأي الذي يرى بحمل المتعة على الوجوب استنادا إلى الدلالات اللغوية التي تضمنتها الآية من صيغة الأمر، ومعنى حرف الجر على، ومن جهة سياق الكلام والمعنى.

4-خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر كالآتي:

- لاحظنا من خلال ما عرضناه من نماذج فقهية للإمام الثعالبي أنه كثيرا ما يحفل بمذهبه المالكي .

- على الرغم من أن تفسير الإمام ليس تفسيرا فقهيا إلا أنه كان يتعرض لآيات الأحكام ويذكر موقف الفقهاء فيها، خاصة أصحابه من المذهب المالكي مع ترجيح أصوبها.

- يمكننا القول من خلال النماذج الفقهية التي تم التطرق إليها من تفسير الإمام أنه كان يعنى بالنقد الفقهي، الذي تجلت لنا مظاهره فيما يأتي:

– **تحرير** مسائل الفقه قبل ترجيح أصوب الأقوال.

– **الاستدلال** بالنصوص على أرجح الأقوال الفقهية من القرآن والحديث وأقوال الصحابة.

– **التعليل** للأحكام الفقهية الراجحة والمرجوحة بعد بيان أقوال الفقهاء فيها.

– استناد الإمام إلى **اجماع فقهاء المذهب المالكي** في بيان الأحكام الشرعية وتقويتها.

– الاعتماد على **القواعد الأصولية** كقاعدة العموم والخصوص – كما رأينا – في إثبات حكم فقهي وتقويته على غيره.

– الاستناد إلى **الدلالات اللغوية والسياق** في تأكيد رأي فقهي على آخر كما رأينا في مسألة حمل المتعة على الوجوب.

– تميز الإمام الثعالبي –رحمه الله – بالأدب الشديد في عرض مختلف الأقوال الفقهية بعيدا عن التجريح والتعصب والإساءة لغيره من الفقهاء وإن كانوا من غير مذهبه.

5–الهوامش

[1] – ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة "نقد"، ج4، ص467. وينظر الجوهري: الصحاح، مادة "نقد"، ج2، ص544.

[7]–الشيخ إسماعيل إبراهيم الحريري، النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده، ص1.

[3] –الجوهري، الصحاح في اللغة، مادة "فقه"، ج2، 49.

[4] – ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ج1، ص13.

[5]– عبد الحميد عشاق، منهج الخلاف والنقد الفقهي عند الإمام المازري، ص09.

[9]– ينظر: الشيخ إسماعيل إبراهيم الحريري، النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده، المرجع السابق.

[7]- [آل عمران:64-69]

[8]–ينظر: سعيد القصي، شرح الأربعين، ص474.

[9]–ينظر: الشيخ إسماعيل إبراهيم الحريري، النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده، ص01

[10] -ينظر: رابح صرموم، النقد الفقهي مفهومه وأهميته، ص59-60.

[11] -عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، ص280.

[12]- عبد الحي عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،ج2، ص732، ومُحَمَّد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج4، ص38.

[13]- ينظر: عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2 ص280، ومُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية المطبعة السلفية، ص265.

[14]- ينظر: عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص282.

[15]-ينظر: مُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف، شجرة النور الزكية ، ص265.

[16]- عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص283، وينظر: مُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف، شجرة النور الزكية ، ص265.

[17]- ينظر: مُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف، شجرة النور الزكية ، ص265.

[18]- ينظر: عبد الرحمان الثعالبي، غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد الواجد، ص118.وينظر: عبد الحي عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، ج2، ص، 733، وعبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، ص283.

[19] - عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، ص283.

[20]- المرجع نفسه، ج2، ص283.

[21] ينظر: عبد الرحمان الثعالبي، غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد الواجد، ص 26-29.

[22]-ينظر: مُحَمَّد بن مُحَمَّد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص265، عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، ص283.

[23]-عبد الرحمان الثعالبي، غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد الواجد، ص28.

[24] - عبد الرحمن الثعالبي: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج1، ص37.

[25]–المصدر نفسه، ج1، ص 117.

[26]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج1، ص156.

[27] –عبد الغفور محمود مصطفى، التفسير والمفسرون في غرب إفريقية، ص152.

[28]–الثعالبي: الجواهر الحسان، ج1، ص99.

[29]– عبد الحميد عشاق، منهج الخلاف والنقد الفقهي عند الإمام المازري، ص10.

[30]– مقدمة تفسير الجواهر الحسان، ج1، ص103.

[31]– الجواهر الحسان، ج3، ص350.

[32]– أخرجه الدار قطني في سننه، باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ح رقم:272، ج1، ص142.

[33]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج3، ص350.

[34]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج5، ص447.

[35]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج2، ص351.

[36] – الثعالبي: الجواهر الحسان، ج1، ص374.

[37]- [المائدة:05]

[38]- [المائدة: 51]

[39]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج2، ص346

[40]- [المائدة:06]

[41]– رواه الشيخان. البخاري، باب مسح الرأس كله، ح رقم:185، ج1، ص84. والإمام مسلم، باب في ضوء النبي ﷺ، ح رقم:235، ج1، ص:211.

[42]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج2، ص351

[43]- [المائدة:96]

[44]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج2، ص424.

[45]- [النساء:101]

[46]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج2، ص290..

[47]- [البقرة:184]

[48]– الثعالبي: الجواهر الحسان، ج1، ص374.

[49]- [البقرة:221]

[50] – الثعالبي: الجواهر الحسان، ج1، ص446.

[51]- [البقرة: 234]

[52] – الثعالبي: الجواهر الحسان، ج1، ص472.

[53]- [البقرة:236]

[54]–الثعالبي: الجواهر الحسان، ج1، ص475.